مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية
الرقم الدولي: ISSN Linking: 1858-5698
http://journals.uofg.edu.sd/index.php/gjeas/

الفكر الاقتصادي الإسلامي بين التأسيس الفلسفي والإصلاح المقاصدي:
دراسة مقارنة لفِكْرَيْ محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا

د. صالح مصطفى أحمد معلى

[1] أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، جامعة الجزيرة السودان. وجامعة زنجبار، زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة.
salihmus@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا من خلال مقاربة مقارنة تنطلق من قراءة شاملة لمشروعَيهما الفكريين بوصفهما نسقين حضاريين متكاملين، لا مجرد إسهامات اقتصادية جزئية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الاختلاف بين الصدر وشابرا لا يقتصر على مستوى المعالجة أو الأدوات، بل يمتد إلى المنطلقات الفكرية الكلية التي تحكم بناء النظرية الاقتصادية نفسها. وتعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً–تركيبياً–مقارناً، يبدأ بتفكيك المفاهيم المؤسسة لكل مشروع، وفي مقدمتها الفلسفة عند الصدر ورؤية العالم الإسلامية عند شابرا، ثم ينتقل إلى تحليل موقف كل منهما من الندرة والمشكلة الاقتصادية، ومفهوم الإنسان والسلوك الاقتصادي، ودور الدولة والسوق، والعدالة والتنمية، وآليات الانتقال من النظرية إلى التطبيق. وتبيّن الدراسة أن محمد باقر الصدر ينطلق من أساس فلسفي تأسيسي يعيد تعريف المشكلة الاقتصادية من جذورها، رافضاً اختزالها في الندرة، ومؤكداً أن جوهرها يكمن في الظلم الاجتماعي وسوء التوزيع. في المقابل، يعتمد محمد عمر شابرا رؤية عالم إسلامية توجيهية تسعى إلى إعادة تأطير الندرة ضمن إطار أخلاقي ومقاصدي، يهدف إلى إصلاح علم الاقتصاد الحديث من الداخل عبر ترشيد السلوك وبناء المؤسسات والسياسات العادلة. وتخلص الدراسة إلى أن المشروعين، رغم اختلاف منطلقاتهما ومساراتهما، يلتقيان في الغاية الحضارية المتمثلة في إعادة وصل الاقتصاد بالقيم وتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية، كما تبرز إمكانات تكامل معرفي وتطبيقي بين العمق التأسيسي عند الصدر والقدرة الإصلاحية السياساتية عند شابرا، بما يسهم في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر..

المعلومات:
تاريخ إرسال الورقة:
2026/2/2
تاريخ قبول الورقة:
2026/3/3
تاريخ نشر الورقة:

الكلمات المفتاحية:
الفكر الاقتصادي الإسلامي؛ الصدر؛ شابرا؛ الندرة والمشكلة الاقتصادية؛ دور الدولة؛ القيم الأخلاقية؛ العدالة الاقتصادية، المقارنة الفكرية.

abstract

This study examines the economic thought of Muhammad Baqir al-Sadr and Muhammad Umar Chapra through a comparative approach that treats their works as two integrated civilizational projects rather than isolated economic contributions. It is based on the premise that the differences between the two thinkers extend beyond methods and policy tools to the foundational intellectual premises that shape economic theory itself. Using an analytical, synthetic, and comparative methodology, the study begins by exploring the core concepts underpinning each project, particularly philosophy in al-Sadr's thought and the Islamic worldview in Chapra's framework. It then analyzes their respective positions on scarcity and the economic problem, human nature and economic behavior, the role of the state and the market, justice and development, and the pathways from theory to practice. The study shows that al-Sadr adopts a foundational philosophical approach that redefines the economic problem by rejecting scarcity as its central premise and emphasizing injustice and flawed distribution as its true core. In contrast, Chapra employs an Islamic worldview to reframe scarcity within an ethical and maqāṣid-based framework aimed at reforming modern economics from within through behavioral discipline, institutional reform, and just public policies. The study concludes that despite their different starting points and trajectories, both projects converge on a shared civilization al goal: reconnecting economics with moral values and human dignity. It also highlights the potential for intellectual and practical integration between al-Sadr's foundational depth and Chapra's policy-oriented reformism in advancing contemporary Islamic economic thought.

Keywords: Islamic economic thought; Muhammad Baqir al-Sadr; Muhammad Umar Chapra; scarcity and the economic problem; role of the state; ethical values; economic .justice; comparative analysis

1. المقدمة

أفرزت التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، ولا سيما الأزمات المالية المتكررة، واتساع فجوة اللامساواة، وتراجع البعد الأخلاقي في السياسات الاقتصادية، حالةً متنامية من الشك في قدرة النظم والنماذج الاقتصادية السائدة على تحقيق الاستقرار والعدالة والتنمية المستدامة. وقد ذهب عدد من الاقتصاديين المعاصرين إلى أن هذه الأزمات لا تمثل إخفاقات دورية عابرة، بل تعكس اختلالات بنيوية في الأسس القيمية والمعرفية التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث، وخاصة هيمنة المنظور النفعي وادعاء الحياد القيمي في التحليل الاقتصادي؛ (Stigliz, 2010,p.13 ; Sen, 1987,p.2) وفي هذا السياق، عاد الاهتمام بالبدائل الفكرية ذات الأساس القيمي، وفي مقدمتها الفكر الاقتصادي الإسلامي، بوصفه إطاراً حضارياً يسعى إلى إعادة وصل الاقتصاد بالقيم، وربط الكفاءة بالعدالة، والنمو بالمسؤولية الاجتماعية، (Siddiqi,2004,P.5; Chapra, 2000,p.7).

وقد شهد الفكر الاقتصادي الإسلامي، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تطوراً ملحوظاً بوصفه مجالاً معرفياً يسعى إلى تقديم تصور بديل أو مكمِّل للنماذج الاقتصادية السائدة. وأسهم في هذا التطور عدد من المفكرين والباحثين الذين حاولوا بلورة اقتصاد ذي مرجعية إسلامية قادر على الاستجابة لتحديات العصر، من أمثال أبي الأعلى المودودي، ومحمد نجاتي صدقي، ومحمد عمر زبير، وخُورْشيد أحمد، ومنير القحطاني وغيرهم، حيث تنوعت إسهاماتهم بين التأسيس النظري، والتحليل الفقهي، والنقد الحضاري، والتطبيق المؤسسي، (Kahf,1999,p,2; Siddiqi, 1981,p,10 ; Maududi, 1975,p.18).

وفي هذا السياق العام، برز عدد من المفكرين المسلمين الذين أسهموا في بناء الاقتصاد الإسلامي بوصفه مشروعاً معرفياً متكاملاً، وليس مجرد مجموعة من الأحكام الفقهية أو الصيغ المالية البديلة. ويأتي في مقدمة هؤلاء الشهيد السيد محمد باقر الصدر (1935–1980)، الذي يُعد من أوائل من قدّموا تنظيراً منهجياً عميقاً للاقتصاد الإسلامي ضمن مشروع فكري شامل جمع بين الفلسفة، والمنهج المعرفي، وأصول الفقه، والاقتصاد، والفكر الاجتماعي ،والسياسي. فقد نظر الصدر إلى الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءاً عضوياً من الرؤية الإسلامية للحياة، ونظاماً متكاملاً له أسسه المعرفية والتشريعية ومقاصده الاجتماعية، كما يتجلى ذلك في مجموع مؤلفاته، وفي مقدمتها اقتصادنا، وفلسفتنا، والأسس المنطقية للاستقراء، والبنك اللاربوي في الإسلام، الصدر،(1982، ص 29).

وفي مرحلة لاحقة، أسهم محمد عمر شابرا في تطوير الفكر الاقتصادي الإسلامي من زاوية إصلاحية–تطبيقية، ركزت على معالجة اختلالات الاقتصاد المعاصر في مجالات التنمية، والنظام النقدي، والسياسات العامة، مع التأكيد المستمر على مركزية القيم الأخلاقية ومقاصد الشريعة. وقد تميّز مشروع شابرا بقدرته على الربط بين التحليل الاقتصادي الحديث والرؤية الإسلامية، وبمحاولته إعادة بناء علم الاقتصاد نفسه على أسس أخلاقية، كما يظهر في مجموع أعماله مثل: الإسلام والتحدي الاقتصادي، ومستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ونحو

نظام نقدي عادل، والرؤية الإسلامية للتنمية Islam and the Economic Challenge, The Future of "Economics: An Islamic Perspective, Towards a Just Monetary System, The Islamic Vision of Development". (Chapra, 1992, pp. 27–30; Chapra, 2000, pp. 33–36).

وعلى الرغم من الاختلاف في السياق الزمني، والخلفية العلمية، وأسلوب المعالجة بين الصدر وشابرا، فإن كليهما ينتمي إلى مشروع واحد أوسع يتمثل في إعادة تأسيس الاقتصاد على أسس قيمية وحضارية، مع رفض الحياد القيمي الذي ميّز الفكر الاقتصادي الوضعي. غير أن التباين بين المدرستين يظهر في مستوى التجريد، ومنهج البناء، وطبيعة الانتقال من التنظير إلى التطبيق؛ إذ يمثل الصدر مدرسة تأسيسية نسقية عميقة، بينما يمثل شابرا مدرسة إصلاحية مقاصدية تسعى إلى تنزيل القيم الإسلامية في السياسات والمؤسسات الاقتصادية المعاصرة. وتتجلّى الفروق المنهجية العميقة بين المشروعين الاقتصاديين للصدر وشابرا، بوجه خاص، في موقفهما من مفهوم الندرة وتعريف المشكلة الاقتصادية، وهو ما سيعالجه الباحث في هذه الدراسة في سياقها التحليلي والمقارن.

وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة تناولت فكر محمد باقر الصدر أو محمد عمر شابرا كلٌّ على حدة، فإن معظمها ركّز على تحليل جزئي لأعمال محددة، أو تناول الجوانب الاقتصادية دون ربطها بالبنية المعرفية والمنهجية الكلية لكل مشروع. كما أن الدراسات المقارنة بين المشروعين ما تزال محدودة، وغالباً ما تفتقر إلى المقاربة التركيبية التي تنظر إلى مؤلفات كل مفكر بوصفها نسقاً فكرياً متكاملاً. وتسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم قراءة مقارنة شاملة تنطلق من المشروعين ككل، لا من أطروحات منفردة.

وانطلاقاً من ذلك، تتحدد مشكلة هذه الدراسة في أن الفكر الاقتصادي الإسلامي، على الرغم من تأسيسه على القيم الأخلاقية وحسن توظيف الموارد، ما يزال يشهد تبايناً في تفسير قضايا مركزية، وعلى رأسها مفهوم ندرة الموارد ودور الدولة في الاقتصاد، وهو تباين يعكس اختلافاً في المنطلقات الفكرية والمنهجية بين مدارسه المختلفة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة مقارنة تسلط الضوء على أبرز هذه الرؤى، من خلال تحليل فكري محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا، باعتبارهما من أبرز ممثلي الاتجاهات المتقدمة في الاقتصاد الإسلامي.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي وما يتفرع منه:

- كيف يمكن فهم الفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا بوصفهما مشروعين فكريين متكاملين، وما أوجه الالتقاء والاختلاف بينهما على مستوى المنهج والرؤية القيمية ودور الدولة والسوق والعدالة والتنمية، وإلى أي مدى يمكن الإفادة من تكاملهما في تطوير الاقتصاد الإسلامي المعاصر؟

وتنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية ومنهجية؛ فهي، **أولاً**، تنبع من أهمية تكامل المسارين النظري والتطبيقي اللذين يتبناهما الفكر الإسلامي، ومحاولة تنزيلهما على الواقع؛ وبذلك تسهم في محاولة تعميق الفهم المعرفي للفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال تحليل مشروعين فكريين رائدين بوصفهما نسقين متكاملين. **وثانياً**، تستجيب لندرة الدراسات المقارنة الشاملة بين الصدر وشابرا، بما يسد فجوة بحثية في هذا المجال. وثالثاً، تقدّم نموذجاً منهجياً في دراسة الفكر الاقتصادي المقارن يجمع بين التحليل الداخلي والمقارنة البينية. ورابعاً، تبرز

إمكانات التكامل بين العمق التأسيسي في فكر الصدر والقدرة الإصلاحية في فكر شابرا، بما يسهم في تطوير نماذج اقتصادية إسلامية أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المعاصرة. وأخيراً، فإن الدراسة تسهم في إعادة إبراز مركزية القيم في التحليل الاقتصادي، وتعزيز الاتجاهات التي تسعى إلى تجاوز الاختزال المادي للاقتصاد نحو نموذج يوازن بين الكفاءة والعدالة.

2. الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة

1.2 مفهوم الفكر الاقتصادي الإسلامي

ينطلق الفكر الاقتصادي الإسلامي من كونه جزءاً من منظومة حضارية شاملة، لا يمكن فصلها عن التصور الإسلامي للإنسان والكون والحياة. فهو ليس مجرد بديل تقني للنظم الاقتصادية السائدة، بل مشروع معرفي معياري يهدف إلى توجيه السلوك الاقتصادي بما يحقق مقاصد الشريعة في العدل، وحفظ الكرامة الإنسانية، وتحقيق العمران، وترشيد استخدام الموارد، (Kahf, 2003,p.12 ; Siddiqi, 2004,p.6).

وقد ميّز عدد من الباحثين بين الاقتصاد الإسلامي بوصفه نظاماً قيمياً معيارياً، وبين الاقتصاد الوضعي الذي يركّز على التحليل الوصفي ويدّعي الحياد القيمي، مؤكدين أن هذا الادعاء ذاته يمثل موقفاً فلسفياً ضمنياً لا يخلو من القيم،.(Zaman,2012,p.11 ; Sen, 1987,p.4) وفي هذا الإطار، يقدّم محمد باقر الصدر تمييزاً منهجياً حاسماً بين علم الاقتصاد بوصفه علماً يدرس الواقع القائم، والمذهب الاقتصادي بوصفه تعبيراً عن منظومة قيم واختيارات اجتماعية تحدد ما ينبغي أن يكون عليه هذا الواقع. ويرى الصدر أن الاقتصاد الإسلامي ينتمي إلى مستوى المذهب، لأنه يحدد تنظيم الملكية والتوزيع ودور الدولة والسوق انطلاقاً من مرجعية تشريعية، وليس من منطق الحياد القيمي، (الصدر، 1982، ص.48-50).

أما محمد عمر شابرا، فينطلق من نقد جذري لعلم الاقتصاد الحديث، ويرى أن فصله بين الاقتصاد والأخلاق أسهم في إنتاج أزمات متكررة وعدم استقرار بنيوي. ويتقاطع هذا الطرح مع اتجاهات معاصرة في الاقتصاد المؤسسي التي تؤكد دور القيم والمؤسسات في تفسير الأداء الاقتصادي (North, 1990, p.7)، غير أن شابرا يذهب أبعد من ذلك بربط التحليل الاقتصادي بمقاصد الشريعة بوصفها إطاراً معيارياً موجّهاً للسياسات العامة، (Chapra, 2000,pp.35-38 ; chapra, 1992, pp.31-34).

وتتكامل أعمال شابرا المختلفة في هذا السياق؛ فبينما يعالج، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، (The Future of Economics) الإشكال المعرفي والمنهجي لعلم الاقتصاد الحديث، يركز الإسلام والتحدي الاقتصادي، Islam and the Economic Challenge) على نقد النموذج التنموي السائد، ويقدّم نحو نظام نقدي عادل، (Towards a Just Monetary System) معالجة تفصيلية للنقود والمصرفية والسياسة النقدية في ضوء العدالة والمقاصد، بما يعكس وحدة مشروع شابرا لا تشتته (Chapra, 2000,pp.41-44; Chapra, 1985, pp. 3-6).

2.2 منهجية الدراسة

على الرغم من أن هذه الدراسة يبدو من ظاهرها أنها تتبع المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي، فهي في الحقيقة تتبع منهجاً تحليلياً –تركيبياً–مقارِناً، وهو منهج معتمد في دراسات الفكر الاقتصادي المقارن، ولا سيما عند تحليل المشاريع الفكرية ذات الخلفيات الحضارية المختلفة، أو الخلفيات الحضارية الواحدة والمداخل المختلفة، حيث يسمح هذا المنهج بفهم منطق البناء الداخلي لكل مدرسة على حده، قبل إجراء المقارنة بينها (Caldwell, 2004,pp.21-23 ; Blaug, 1997, pp.6-8).

ولا تنطلق الدراسة من تحليل كتاب بعينه لكل من الصدر أو شابرا، بل تعتمد قراءة شاملة لمجمل مؤلفاتهما ذات الصلة بالفكر الاقتصادي، بوصفها حلقات مترابطة داخل مشروعين فكريين متكاملين. ويأتي هذا المدخل منسجماً مع ما أكدت عليه دراسات معاصرة في منهجية الاقتصاد الإسلامي، التي دعت إلى تجاوز المقاربات الجزئية والانتقائية نحو قراءات نسقية شاملة، (Haneef, 2011,pp. 45-47 ; Siddiqi, 2008, pp. 4-6).

وتُجرى المقارنة في هذه الدراسة على مستويات متعددة تشمل الأسس المعرفية والمنهجية، ومفهوم الإنسان والسلوك الاقتصادي، ودور الدولة والسوق، ومفهوم العدالة والتنمية، وآليات الانتقال من النظرية إلى التطبيق، دون السعي إلى ترجيح أحد المشروعين على الآخر، بل بهدف الكشف عن منطق كل منهما وإمكانات التكامل بينهما.

3. الأسس الفكرية والمنهجية للفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر

1.3 الفلسفة بوصفها المنطلق التأسيسي للفكر الاقتصادي عند الصدر

ينطلق المشروع الفكري لمحمد باقر الصدر من أساس فلسفي صريح يجعل الفلسفة نقطة البدء الضرورية لفهم مجمل إسهاماته، بما في ذلك إسهاماته في الاقتصاد الإسلامي. فلا يتعامل الصدر مع الاقتصاد بوصفه مجالاً تقنياً مستقلاً أو امتداداً مباشراً للفقه، بل يراه تعبيراً عملياً عن تصور فلسفي شامل للإنسان والمعرفة والغاية من الوجود. ومن ثمّ، فإن أي قراءة للفكر الاقتصادي عنده لا تنطلق من هذا الأساس الفلسفي تكون قراءة جزئية ومبتورة.

وقد تجلّى هذا المنطلق بوضوح في كتابه فلسفتنا، حيث خاض الصدر نقداً جذرياً للفلسفات المادية والمثالية السائدة، مبيّناً أن النظم الاقتصادية ليست أنساقاً محايدة، بل تجسيداً عملياً لفلسفات كامنة تحدد تصور الإنسان ودوره في الحياة. فالاقتصاد الرأسمالي، في نظره، يعكس فلسفة مادية فردانية، بينما تعكس الاشتراكية فلسفة مادية جماعية، في حين يقوم الاقتصاد الإسلامي على فلسفة توحيدية ترى الإنسان خليفةً ومكلّفاً، وتربط النشاط الاقتصادي بالمسؤولية الأخلاقية والغاية الحضارية (الصدر، 1980، ص.19-24).

وانطلاقاً من هذا الأساس، يرفض الصدر الادعاء بإمكانية فصل الاقتصاد عن الفلسفة والقيم، ويؤكد أن كل مذهب اقتصادي هو في حقيقته ترجمة اقتصادية لفلسفة معينة، سواء صرّح بذلك أم لم يصرّح. وتُعد هذه الرؤية الفلسفية الخلفية التي تفسّر لاحقاً مواقفه المنهجية في الاقتصاد الإسلامي.

2.3 الأسس المعرفية والمنهجية: نقد الحياد القيمي وإعادة بناء المعرفة الاقتصادية

يؤسس الصدر موقفه الاقتصادي على نقد معرفي عميق لادعاء الحياد القيمي في العلوم الإنسانية، وبخاصة علم الاقتصاد. ويرى أن هذا الادعاء يخفي تبنّياً ضمنياً لمنظومة قيم مادية ونفعية، تُختزل فيها حقيقة الإنسان في بعده الاقتصادي. وقد مهّد الصدر لهذا النقد في الأسس المنطقية للاستقراء، حيث بيّن أن المعرفة العلمية ذاتها لا تنفصل عن افتراضات قبلية وقيم موجهة (الصدر، 1986، ص 52-56).

وانعكس هذا الموقف المعرفي مباشرة في تحليله الاقتصادي؛ إذ يرى أن بناء اقتصاد إسلامي لا يمكن أن يتم من خلال إسقاط نماذج الاقتصاد الوضعي على الواقع الإسلامي، بل يقتضي إعادة بناء المنطلقات المعرفية ذاتها بما ينسجم مع الرؤية الإسلامية للإنسان والحياة.

3.3 التمييز بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي

يُعد التمييز بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي من أبرز الإسهامات المنهجية لمحمد باقر الصدر. فبينما ينشغل علم الاقتصاد، في نظره، بدراسة الظواهر الاقتصادية القائمة وتحليل علاقاتها السببية، فإن المذهب الاقتصادي يعبر عن منظومة القيم والاختيارات التي يتبناها المجتمع لتنظيم حياته الاقتصادية (الصدر، 1982، ص 37-41).

ويرى الصدر أن الإسلام قدّم مذهباً اقتصادياً متكاملاً يحدد طبيعة الملكية، وأسس التوزيع، ودور الدولة والسوق، لكنه لم يقدّم علم اقتصاد بالمعنى الوضعي، لأن هذا العلم يتغير بتغير الزمان والمكان. وبذلك، وضع الصدر حداً لمحاولات تذويب الاقتصاد الإسلامي في الاقتصاد الوضعي أو تقديمه بوصفه مجرد نسخة أخلاقية منه.

4.3 العدالة الاجتماعية والتوزيع: أولوية البنية القيمية

تحتل العدالة الاجتماعية موقعاً تأسيسياً في الفكر الاقتصادي عند الصدر، ويظهر ذلك بوضوح في تركيزه على التوزيع قبل الإنتاج. فالطريقة التي يُوزَّع بها الدخل والثروة، في نظره، ليست نتيجة محايدة لعملية الإنتاج، بل تعبير عن منظومة القيم التي يقوم عليها النظام الاقتصادي، (الصدر، 1982، ص 91-96).

وانطلاقًا من هذا الفهم، قدّم الصدر تصوراً متوازناً للملكية يقوم على التعدد والتكامل بين الملكية الخاصة والعامة وملكية الدولة، بهدف منع تركز الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحفاظ على الحافز الفردي والكفاءة الاقتصادية.

5.3 الدولة والسوق: الدور القيمي والتصحيحي للدولة

لا يتبنى الصدر تصوراً ثنائياً متطرفاً للعلاقة بين الدولة والسوق، بل يقدّم نموذجاً وسطياً يعترف بدور السوق في تخصيص الموارد وتحفيز النشاط الاقتصادي، مع إخضاعه لضوابط أخلاقية وتشريعية. وفي المقابل، يمنح الدولة دوراً قيمياً وتصحيحياً يتمثل في حماية العدالة الاجتماعية، ومنع الاحتكار، وضبط حركة السوق بما ينسجم مع مقاصد الشريعة، (الصدر، 1982، ص 102-107).

6.3 من التنظير إلى التطبيق: المصرفية الإسلامية كنموذج أولي

يمثل كتاب البنك اللا ربوي في الإسلام البعد التطبيقي الأبرز في المشروع الاقتصادي للصدر، غير أنه لا يمكن فهمه بوصفه مشروعاً مصرفياً معزولاً، بل باعتباره ترجمة مؤسسية للأسس النظرية التي صاغها في اقتصادنا. فالمصرف اللا ربوي عند الصدر أداة لتحقيق العدالة وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي، (الصدر، 1981، ص 11-14).

7.3 الندرة والمشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر

يتخذ محمد باقر الصدر موقفاً جذرياً من مفهوم الندرة كما يُطرح في الاقتصاد الوضعي، ويرى أن اختزال المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد مقابل الحاجات غير المحدودة يمثل انحرافاً فلسفياً قبل أن يكون توصيفاً علمياً. فالندرة، في نظره، ليست حقيقة مطلقة تفرضها الطبيعة، بل نتيجة لطريقة تنظيم العلاقة بين الإنسان والموارد، وللخلل القيمي في التوزيع والاستخدام، (الصدر، 1982، ص 125-128).

ويذهب الصدر إلى أن المشكلة الاقتصادية الحقيقية لا تكمن في نقص الموارد، بل في الظلم الاجتماعي وسوء التوزيع الناتج عن أنماط الملكية والاستغلال غير العادلة. ويستند في ذلك إلى رؤية فلسفية توحيدية ترى أن الله قد وفّر للإنسان من الموارد ما يكفي لتحقيق حياة كريمة، وأن الإخفاق في ذلك يعود إلى انحراف الإنسان في إدارة هذه الموارد، لا إلى محدوديتها الذاتية.

وانطلاقاً من هذا الفهم، يرفض الصدر تعريف المشكلة الاقتصادية تعريفاً مادياً محضاً، ويعيد صياغتها بوصفها مشكلة تنظيم اجتماعي قيمي، تتعلق بكيفية توزيع الثروة، وضبط الملكية، وتوجيه النشاط الاقتصادي وفق منظومة أخلاقية عادلة. ويُعد هذا التصور من أكثر إسهاماته تميّزاً، إذ ينقل الاقتصاد من مستوى التعامل مع "الندرة" إلى مستوى معالجة العدالة بوصفها القضية المركزية للنظام الاقتصادي، (الصدر، 1982، ص 129-132).

8.3 الخلاصة

يتضح أن الفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر يشكّل مشروعاً تأسيسياً متكاملاً، يقوم على أساس فلسفي ومعرفي عميق، ويجعل من القيم والعدالة عناصر بنيوية في التحليل الاقتصادي. ويُعد هذا العمق النسقي أحد أهم مميزات مشروعه داخل الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر.

4. الأسس الفكرية والمنهجية للفكر الاقتصادي عند محمد عمر شابرا

1.4 رؤية العالم الإسلامية (Worldview) كمنطلق موجّه للفكر الاقتصادي عند شابرا

يقوم المشروع الاقتصادي عند محمد عمر شابرا على مفهوم رؤية العالم الإسلامية (Islamic Worldview) بوصفها الإطار المرجعي الأعلى الذي يوجّه التحليل الاقتصادي، ويحدّد غاياته، ويضبط مساراته التطبيقية. ولا يستخدم شابرا هذا المفهوم استخداماً فلسفياً تجريدياً، بل يوظّفه بوصفه أداةً تحليلية ومعيارية لإصلاح علم الاقتصاد المعاصر من الداخل (Chapra, 2000, pp. 33-36).

وتشير رؤية العالم الإسلامية، في تصور شابرا، إلى منظومة متكاملة من المعتقدات والقيم المتعلقة بالإنسان والحياة والكون، والتي تؤثر مباشرة في تحديد الأهداف الاقتصادية وأولويات التنمية. ويرى شابرا أن أزمة الاقتصاد الحديث تعود في جوهرها إلى تبنّيه رؤية عالم مادية تفصل بين الاقتصاد والأخلاق، (Chapra, 1992,pp. 27-30) .

2.4 الأسس المعرفية: نقد الاقتصاد الوضعي من الداخل

ينطلق شابرا من نقد معرفي للاقتصاد الوضعي، مركزاً على قصوره في تفسير السلوك الإنساني وتحقيق الاستقرار والعدالة. ويرى أن ادعاء الحياد القيمي أدى إلى سياسات اقتصادية تعظّم النمو على حساب العدالة الاجتماعية والاستقرار (Chapra, 2000, pp.38-41).، غير أن شابرا لا يدعو إلى هدم علم الاقتصاد الوضعي والبناء على أنقاضه، بل إلى إعادة توجيهه أخلاقياً من خلال دمج القيم في التحليل الاقتصادي وصنع السياسات.

3.4 مقاصد الشريعة كإطار تحليلي وسياساتي

تحتل مقاصد الشريعة موقعاً مركزياً في الفكر الاقتصادي عند شابرا، حيث تُستخدم بوصفها معايير لتقييم السياسات الاقتصادية ومخرجات التنمية. ويرى أن تحقيق المقاصد—وخاصة حفظ النفس والمال والكرامة الإنسانية—يفترض نظاماً اقتصادياً يوازن بين الكفاءة والعدالة، (Chapra, 2008, pp. 15-18).

4.4 الإنسان والسلوك الاقتصادي: الترشيد الأخلاقي والمؤسسي

ينتقد شابرا اختزال الإنسان في كونه فاعلاً يسعى إلى تعظيم المنفعة المادية، ويقترح تصوراً بديلاً يرى الإنسان كائناً أخلاقياً واجتماعياً، يتأثر بالقيم والمؤسسات إلى جانب الحوافز المادية. ومن ثمّ، يؤكد ضرورة بناء بيئة مؤسسية تعزّز السلوك الاقتصادي الرشيد، (Chapra, 1992, pp.45-48).

5.4 الدولة والسوق: الحوكمة الرشيدة كمدخل للتوازن

يقدّم شابرا تصوراً متوازناً لدور الدولة والسوق، يمنح الدولة مسؤولية توفير الإطار المؤسسي السليم، وتحقيق الاستقرار النقدي، ومكافحة الفقر والفساد، دون أن تحل محل السوق أو المبادرة الفردية، (Chapra, 1992, pp. 65-69).

6.4 النظام النقدي والمصرفي: العدالة النقدية والاستقرار

يُعد كتاب نحو نظام نقدي عادل، (Towards a Just Monetary System) من أهم أعمال شابرا، حيث يؤكد فيه أن العدالة في النظام النقدي شرط أساسي للاستقرار الاقتصادي، وأن النظام الربوي يسهم في تعميق عدم المساواة والأزمات المالية، (Chapra, 1985, pp. 9-12).

7.4 من التنظير إلى التطبيق: السياسات الاقتصادية والتنمية الشاملة

يركّز شابرا على الانتقال من النظرية إلى التطبيق عبر السياسات الاقتصادية الكلية، ويربط التنمية بتحسين نوعية الحياة، وتقليص الفقر، وتعزيز الكرامة الإنسانية، ضمن إطار مقاصدي واضح ،(Chapra, 2008, p.41-44).

8.4 الندرة والمشكلة الاقتصادية في إطار رؤية العالم عند محمد عمر شابرا

لا ينكر محمد عمر شابرا وجود الندرة بوصفها حقيقة اقتصادية، موكداً وجود الندرة النسبية، لكنه يرفض التعامل معها بمعزل عن الإطار القيمي والمؤسسي الذي يحكم السلوك الاقتصادي. فالندرة، في نظره، ليست مجرد نقص مادي في الموارد، بل نتيجة تفاعل معقّد بين الموارد المتاحة، وأنماط الاستهلاك، والهياكل المؤسسية، والقيم التي تحكم القرارات الاقتصادية، (Chapra, 2000, pp. 72-75). ويرى شابرا أن الاقتصاد الحديث فشل في معالجة المشكلة الاقتصادية رغم التقدم التقني الهائل، لأن تعريفه للمشكلة ظل حبيس رؤية عالم مادية تفصل بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ومن ثمّ، فإن المشكلة الاقتصادية لا تكمن فقط في كيفية تخصيص الموارد النادرة، بل في كيفية توجيه السلوك الاقتصادي بحيث يحدّ من الإسراف، ويكبح الجشع، ويعزز المسؤولية الاجتماعية، (Chapra, 1992, pp. 52-55).

وانطلاقاً من رؤية العالم الإسلامية، يعيد شابرا تأطير الندرة ضمن مقاصد الشريعة، حيث تصبح إدارة الموارد مسألة أخلاقية ومؤسسية بقدر ما هي مسألة تقنية. وتُستخدم أدوات مثل الزكاة، والسياسات المالية، والنظام النقدي العادل، والحوكمة الرشيدة، بوصفها آليات عملية لمعالجة آثار الندرة وتحقيق الكفاية والاستقرار، (Chapra, 2008, pp. 59-62).

9.4 الخلاصة

يتضح أن الفكر الاقتصادي عند محمد عمر شابرا يشكّل مشروعاً إصلاحياً حضارياً متكاملاً، يقوم على رؤية عالم إسلامية موجِّهة، ويسعى إلى إصلاح الاقتصاد المعاصر من الداخل عبر دمج القيم والمقاصد في التحليل والسياسات الاقتصادية.

5. المقارنة بين مشروعي محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا

يهدف هذا القسم إلى مقارنة وتحليل الفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا بوصفه تعبيراً عن مشروعين حضاريين متكاملين، يلتقيان في المرجعية الإسلامية والغايات الأخلاقية، ويختلفان في منطلقات البناء المنهجي وأدوات المعالجة. وتنطلق المقارنة من فرضية مفادها أن التباين بين المشروعين لا يعكس تعارضاً فكرياً، بقدر ما يعكس اختلافاً في مستوى الاشتغال المعرفي ومسار الانتقال من الكليات النظرية إلى التطبيقات الاقتصادية المعاصرة.

1.5 الفلسفة ورؤية العالم: اختلاف المنطلق ووحدة الغاية الحضارية

يمثّل الفرق بين الفلسفة عند محمد باقر الصدر ورؤية العالم (Worldview) عند محمد عمر شابرا أحد المفاتيح المركزية لفهم طبيعة المشروعين الاقتصاديين. فالاقتصاد الإسلامي عند الصدر ينبني على أساس فلسفي تأسيسي صريح، يجعل من الفلسفة نقطة الانطلاق لبناء المعرفة الاقتصادية، ويُخضع التحليل الاقتصادي لتصور كلي للإنسان والوجود والمعرفة. ومن ثمّ، فإن الاقتصاد عنده هو ثمرة مباشرة لموقف فلسفي توحيدي يرى الإنسان خليفةً ومكلّفاً، ويربط النشاط الاقتصادي بالغاية الأخلاقية والحضارية، (الصدر، 1980؛ 1982).

في المقابل، لا ينطلق شابرا من معالجة فلسفية تأسيسية بالمعنى التقليدي، بل يعتمد مفهوم رؤية العالم الإسلامية بوصفه إطاراً توجيهياً معيارياً يهدف إلى إصلاح علم الاقتصاد الحديث من الداخل. فالرؤية هنا لا تؤسس علماً جديداً من الصفر، بل تعيد توجيه علم قائم نحو غايات أخلاقية ومقاصدية أوسع، مع الحفاظ على أدواته التحليلية الحديثة، (Chapra, 2000).

وعلى الرغم من اختلاف المنطلق، فإن الغاية الحضارية في المشروعين واحدة؛ إذ يسعى كل منهما إلى تجاوز الاختزال المادي للاقتصاد، وإعادة وصل النشاط الاقتصادي بالقيم، والعدالة، والكرامة الإنسانية.

2.5 الأسس المعرفية والمنهجية: البناء من الأعلى مقابل الإصلاح من الداخل

يتّسم المشروع الاقتصادي عند الصدر بطابع بنائي نسقي؛ إذ يبدأ من إعادة تأسيس المعرفة على أساس فلسفي وأصولي، ثم ينتقل إلى بناء المذهب الاقتصادي بوصفه تعبيراً عن منظومة قيم متكاملة. ويُعد تمييزه بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي تجسيداً لهذا المسار التأسيسي، حيث يجعل القيم حاكمة على التحليل الاقتصادي لا ملحقة به، (الصدر، 1980، ص 22–27؛ الصدر، 1982، ص 31–35(.

أما شابرا، فيتّبع مساراً إصلاحياً نقدياً، ينطلق من علم الاقتصاد الحديث ذاته، ويكشف قصوره في تحقيق العدالة والاستقرار بسبب ادعائه الحياد القيمي. ومن ثمّ، يسعى إلى دمج القيم والمقاصد في التحليل الاقتصادي وصنع السياسات، دون القطيعة مع المناهج الاقتصادية المعاصرة، (Chapra, 2000 ; 1992, pp. 33-36).

ويعكس هذا الاختلاف تبايناً بين مشروع يؤسس من المستوى الفلسفي الأعلى، ومشروع يعمل على إصلاح البنية القائمة من الداخل.

3.5 الإنسان والسلوك الاقتصادي: الضبط القيمي مقابل الترشيد المؤسسي

ينطلق الصدر في تصوره للسلوك الاقتصادي من مفهوم الإنسان بوصفه مستخلفاً ومكلّفاً، ما يجعل الالتزام الأخلاقي جزءاً بنيوياً من السلوك الاقتصادي ذاته. فالضبط الأساسي للسلوك، في فكره، سابق على السوق والمؤسسات، وينبع من الرؤية الكلية للإنسان ومسؤوليته، (الصدر، 1982، ص 37–41).

في المقابل، يتعامل شابرا مع الإنسان بوصفه فاعلاً اقتصادياً يتأثر بالحوافز والمؤسسات، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن ترشيد السلوك الاقتصادي لا يتحقق إلا عبر دمج الأخلاق في السياسات العامة، وبناء بيئة مؤسسية تعزز الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، (Chapra, 2000, pp. 38–41; Chapra,1992, pp. 31–34).. وبذلك، يتمثل الفرق بين ضبط قيمي داخلي عند الصدر، وترشيد أخلاقي مؤسسي سياساتي عند شابرا.

4.5 الدولة والسوق: الدور القيمي التصحيحي والدور التنظيمي السياساتي

يمنح الصدر الدولة دوراً قيمياً وتصحيحياً يتمثل في حماية العدالة الاجتماعية، ومنع الاحتكار، وضبط السوق بما ينسجم مع مقاصد الشريعة، مع الإقرار بدور السوق في تخصيص الموارد وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتنبع

شرعية هذا الدور من الرؤية الفلسفية التي تجعل العدالة غاية بنيوية للنظام الاقتصادي، (الصدر، 1982، ص، 102-107).

أما شابرا، فيركّز على الدولة بوصفها فاعلاً تنظيمياً ومؤسسياً، تضطلع بمسؤولية تحقيق الاستقرار النقدي، وضمان سيادة القانون، ومكافحة الفقر والفساد، وتعزيز التنمية الشاملة. ويعكس هذا التركيز اهتمامه بقضايا الاقتصاد الكلي والسياسات العامة بوصفها أدوات رئيسة لتحقيق المقاصد الاقتصادية والاجتماعية، .(Chapra, 2008, pp. 41–44; Chapra, 1992, pp. 65–69)

5.5 العدالة والتنمية: المبدأ التأسيسي ومعيار التقييم

تُعد العدالة الاجتماعية عند الصدر مبدأً تأسيسياً يُبنى عليه النظام الاقتصادي، ويتجلى ذلك في تركيزه على التوزيع قبل الإنتاج، وفي تعددية أنماط الملكية باعتبارها آلية لتحقيق التوازن الاجتماعي. فالعدالة هنا ليست نتيجة للنمو، بل شرط سابق له، (الصدر، 1982، ص 91-96).

في المقابل، يربط شابرا العدالة بمفهوم التنمية الشاملة، ويجعلها معياراً لتقييم السياسات الاقتصادية ونتائجها. فالتنمية، في نظره، لا تُقاس بالنمو وحده، بل بقدرتها على تحسين نوعية الحياة، وتقليص الفقر، وتحقيق الاستقرار والكرامة الإنسانية،(Chapra, 2008, pp. 18–22).

6.5 آليات الانتقال من النظرية إلى التطبيق

يختلف مسار الانتقال من التنظير إلى التطبيق بين المشروعين. فقد قدّم الصدر نموذجاً تطبيقياً مبكراً عبر المصرفية الإسلامية، بوصفها ترجمة مؤسسية لمبادئه النظرية، ووسيلة لربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي وتحقيق العدالة الاجتماعية، (الصدر، 1981، ص 11-14).

أما شابرا، فقد ركّز على الإصلاح عبر السياسات الاقتصادية الكلية والنظام النقدي، معتبراً أن التغيير البنيوي المستدام يتحقق من خلال إصلاح الإطار المؤسسي والسياساتي العام، كما يتجلى ذلك في معالجته للنقود والسياسة النقدية في كتابه نحو نظام نقدي عادل، ((Chapra, 1985, pp. 9-12.

7.5 الندرة والمشكلة الاقتصادية: إعادة التعريف الفلسفي مقابل إعادة التأطير المقاصدي

يُظهر تحليل موقف كل من محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا من الندرة والمشكلة الاقتصادية اختلافاً جوهرياً في منطلقات المعالجة. فالصدر يعيد تعريف المشكلة الاقتصادية من أساسها، رافضاً جعل الندرة محور التحليل، ومؤكداً أن الظلم وسوء التوزيع هما جوهر المشكلة الاقتصادية. ويعكس هذا الموقف طبيعته التأسيسية الفلسفية، التي تنقل الاقتصاد من سؤال "كيف نُدير الندرة؟" إلى سؤال "كيف نحقق العدالة؟"، (الصدر، 1982، ص، 125-132).

في المقابل، لا ينكر شابرا الندرة، لكنه يعيد تأطيرها ضمن رؤية عالم أخلاقية –مقاصدية، ترى أن إدارة الندرة لا تنفصل عن ترشيد الحاجات، وضبط السلوك، وبناء المؤسسات العادلة. ومن ثمّ، يتحول السؤال عنده إلى: "كيف نُدير الندرة بما يحقق الرفاه والعدالة معاً؟"، (Chapra, 2000, pp. 72-75).

ويعكس هذا الفرق تبايناً بين مشروع يعيد تعريف المشكلة الاقتصادية جذرياً، ومشروع يسعى إلى إصلاح أدوات معالجتها، وهو تباين يفتح المجال أمام تكامل نظري وتطبيقي بين الرؤيتين.

8.5 خلاصة المقارنة وإمكانات التكامل

تُظهر المقارنة أن مشروع محمد باقر الصدر يتميز بعمق تأسيسي فلسفي ونسقية معرفية عالية، في حين يتميز مشروع محمد عمر شابرا بقدرة إصلاحية وتطبيقية واضحة في التعامل مع قضايا الاقتصاد المعاصر. ولا يُعد هذا التباين تعارضاً، بل يفتح المجال أمام تكامل معرفي وتطبيقي يمكن أن يسهم في تطوير نموذج أكثر نضجاً وفاعلية للاقتصاد الإسلامي، يجمع بين العمق الفلسفي والتوجيه السياساتي، وبين التأسيس القيمي والتفعيل المؤسسي.

6. أثر المشروعين على الاقتصاد الإسلامي المعاصر

أسهم الصدر في ترسيخ الاقتصاد الإسلامي كنظام مستقل ذي أسس معرفية واضحة، بينما أسهم شابرا في تحويل الاقتصاد الإسلامي إلى برنامج إصلاحي قادر على الاشتباك مع قضايا التنمية والنقد والاستقرار المالي. ويُعد الاقتصاد الإسلامي المعاصر نتاجاً لتفاعل هذين المسارين التأسيسي والتطبيقي.

7. الخاتمة: نتائج الدراسة و آفاق البحث

سعت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة مقارنة معمّقة للفكر الاقتصادي عند محمد باقر الصدر ومحمد عمر شابرا، انطلاقاً من اعتبار أعمال كل منهما تعبيراً عن مشروع فكري حضاري متكامل، لا عن معالجات اقتصادية جزئية. وقد انطلقت المقارنة من مفاهيم تأسيسية—الفلسفة ورؤية العالم، والندرة والمشكلة الاقتصادية—باعتبارها مفاتيح لفهم منطق البناء في كل مشروع، قبل الانتقال إلى تحليل الأسس المعرفية والمنهجية، ومفهوم الإنسان والسلوك الاقتصادي، ودور الدولة والسوق، والعدالة والتنمية، وآليات الانتقال من النظرية إلى التطبيق.

أولًا: النتائج الفكرية الرئيسة:

أفضت الدراسة إلى جملة من النتائج الفكرية يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

اختلاف منطلقات البناء مع وحدة الغاية الحضارية:

تبيّن أن الصدر ينطلق من أساس فلسفي تأسيسي يجعل الاقتصاد ثمرة مباشرة لتصور كلي للإنسان والمعرفة والغاية، بينما يعتمد شابرا رؤية عالم إسلامية توجيهية تُستخدم لإصلاح علم الاقتصاد الحديث من الداخل. وعلى الرغم من اختلاف المنطلق، فإن الغاية النهائية في المشروعين واحدة، وتتمثل في إعادة وصل الاقتصاد بالقيم وتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية.

إعادة تعريف المشكلة الاقتصادية مقابل إعادة تأطيرها

أعاد الصدر تعريف المشكلة الاقتصادية جذرياً، رافضاً اختزالها في الندرة، ومؤكداً أن جوهرها يكمن في الظلم الاجتماعي وسوء التوزيع الناتج عن خلل قيمي وتنظيمي. في المقابل، لا ينكر شابرا الندرة، لكنه يعيد تأطيرها ضمن إطار أخلاقي–مقاصدي يرى أن إدارة الندرة مرهونة بترشيد السلوك وبناء المؤسسات العادلة. ويكشف هذا الفرق عن تباين بين مشروع تأسيسي يعيد صياغة السؤال الاقتصادي، ومشروع إصلاحي يعيد توجيه أدوات الإجابة عنه.

الضبط القيمي للسلوك مقابل الترشيد المؤسسي

ينطلق الصدر من ضبط قيمي داخلي للسلوك الاقتصادي مستمد من مفهوم الاستخلاف والتكليف، بينما يركّز شابرا على الترشيد المؤسسي والسياساتي عبر الحوكمة والحوافز والسياسات العامة. ويعكس ذلك اختلافاً في آليات تحقيق السلوك الرشيد، لا في الهدف النهائي.

الدولة بين الدور القيمي التصحيحي والدور التنظيمي السياساتي

يمنح الصدر الدولة دوراً قيمياً تصحيحياً لحماية العدالة وضبط السوق، في حين يركّز شابرا على الدولة بوصفها فاعلاً تنظيمياً مسؤولاً عن الاستقرار النقدي والتنمية الشاملة. ويؤكد هذا الفرق انتقال شابرا إلى مستوى الاقتصاد الكلي والسياسات العامة بوصفها ساحة الإصلاح الأساسية.

مسارات مختلفة للانتقال من النظرية إلى التطبيق

قدّم الصدر نموذجاً تطبيقياً مبكراً عبر المصرفية الإسلامية بوصفها ترجمة مؤسسية لمبادئه النظرية، بينما ركّز شابرا على إصلاح السياسات الاقتصادية والنظام النقدي باعتبارهما المدخل الأنجع للتغيير البنيوي المستدام.

ثانياً: الإضافة العلمية للدراسة

تتمثل الإضافة العلمية الأساسية لهذه الدراسة في نقل المقارنة بين الصدر وشابرا من مستوى العرض الوصفي إلى مستوى التحليل التأسيسي، عبر إبراز المفاهيم الكلية التي تحكم منطق كل مشروع (الفلسفة/رؤية العالم، الندرة/المشكلة الاقتصادية)، وقراءتهما بوصفهما مسارين مختلفين داخل أفق حضاري واحد. كما تُظهر الدراسة أن كثيراً من التباينات الظاهرة بين الطرحين ليست تناقضات، بل اختلافات في مستوى الاشتغال ومسار التفعيل.

ثالثاً: آفاق البحث

تفتح نتائج هذه الدراسة عدداً من الآفاق البحثية، من أبرزها:

- تطوير إطار نظري مركّب للاقتصاد الإسلامي يستفيد من العمق الفلسفي النسقي عند الصدر والقدرة الإصلاحية السياساتيّة عند شابرا.
- إجراء دراسات تطبيقية تُختبر فيها إمكانات هذا التكامل على مستوى السياسات العامة والنظم المالية.
- توسيع المقارنة لتشمل مفكرين آخرين في الاقتصاد الإسلامي بهدف بلورة خريطة منهجية أشمل للمدارس الفكرية داخل الحقل.

وبذلك، تسهم هذه الدراسة في تعميق النقاش حول أسس الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وتؤكد أن تجاوز أزمات الاقتصاد الحديث لا يقتصر على تطوير الأدوات، بل يقتضي إعادة النظر في المنطلقات الفكرية التي تشكّل جوهر أي نظام اقتصادي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الصدر، محمد باقر (1980) فلسفتنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
2. الصدر، محمد باقر (1981) البنك اللاربوي في الإسلام. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
3. الصدر، محمد باقر (1982) اقتصادنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
4. الصدر، محمد باقر (1986) الأسس المنطقية للاستقراء. قم: دار الزهراء.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Blaug, M. (1997) Economic Theory in Retrospect. Cambridge: Cambridge University Press.
2. Caldwell, B. (2004) Hayek's Challenge: An Intellectual Biography of F. A. Hayek. Chicago: University of Chicago Press.
3. Chapra, M.U. (1985) Towards a Just Monetary System. Leicester: The Islamic Foundation.
4. Chapra, M.U. (1992) Islam and the Economic Challenge. Leicester: The Islamic Foundation.
5. Chapra, M.U. (2000) The Future of Economics: An Islamic Perspective. Leicester: The Islamic Foundation.
6. Chapra, M.U. (2008) The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al-Shariah. Jeddah: Islamic Research and Training Institute (IRTI.(
7. Haneef, M.A. (2011) Contemporary Islamic Economic Thought. Kuala Lumpur: IIUM Press.
8. Kahf, M. (1999) Islamic Economics: What Went Wrong? Jeddah: IRTI.
9. North, D.C. (1990) Institutions, Institutional Change and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press.
10. Sen, A. (1987) On Ethics and Economics. Oxford: Blackwell.
11. Siddiqi, M.N. (1981) Muslim Economic Thinking. Leicester: The Islamic Foundation.
12. Siddiqi, M.N. (2004) Riba, Bank Interest and the Rationale of Its Prohibition. Jeddah: IRTI.
13. Siddiqi, M.N. (2008) 'Methodology of Islamic Economics', Journal of Islamic Economics, 1(1), pp. 1–15.
14. Zaman, A. (2012) 'Crisis in Islamic Economics: Diagnosis and Prescriptions', Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 8(3), pp. 9–22.